

أزمة منطقة الأورو: الأسباب والحلول الممكنة

د. صابرينة فراخ

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية، sabrinaferraah@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2020/06/03

تاريخ المراجعة: 2020/02/12

تاريخ الإيداع: 2018/04/09

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأزمة المالية التي تمر بها منطقة الأورو منذ نهاية 2009 والتي لا تزال تداعياتها مستمرة إلى يومنا هذا. حيث نحاول في هذا المقال بدايةً تحديد طبيعة الأزمة والدول المتضررة منها، ثم البحث في الأسباب الجوهرية التي أدت إلى ظهور الأزمة وتعميقها، وفي الأخير نحاول تقديم بعض الاقتراحات والحلول التي من شأنها إنقاذ منطقة الأورو من الانهيار والتفكك.

الكلمات المفتاحية: أزمة مصرفية لمنطقة الأورو، أزمة المديونية الأوروبية، أسباب أزمة منطقة الأورو، حلول ممكنة لإنقاذ المنطقة.

Euro Zone Crisis: Causes and Possible Solutions**Abstract**

This study aims at highlighting the financial crisis that the Euro zone has been experiencing since the end of 2009, and which continues even today. In this article, we try to identify the nature of the crisis and the countries affected, and then we examine the underlying causes which led to the deepening of the crisis. At the end, we try to present some suggestions and solutions to avoid the collapse and the destruction of the Euro zone.

Keywords: European banking crisis, european debt crisis, euro zone crisis causes, possible solutions.

Crise dans la zone Euro: causes et solution possibles**Résumé**

Cette étude vise à mettre en lumière la crise financière que connaît la zone euro depuis la fin de 2009, et qui se poursuit encore aujourd'hui. Dans cet article, nous essayons d'identifier la nature de la crise et les pays touchés, puis nous examinons les causes profondes qui ont conduit à l'approfondissement de la crise, et nous essayons à la fin de présenter quelques suggestions et solutions pour éviter l'effondrement et la désintégration de la zone euro.

Mots-clés: Crise bancaire européenne, crise de la dette européenne, causes de la crise zone euro, solutions possibles.

مقدمة

تمر دول منطقة الأورو* منذ نهاية عام 2009 بأزمة مالية خانقة لا تزال تداعياتها إلى يومنا هذا، حتى أن الكثير أصبح يطلق على هذه المرحلة "بالكساد الكبير" تشبيهاً لها بأزمة الكساد الكبير لعام 1929. والحقيقة أن هذه الأزمة مرتبطة بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية 2008، أو ما يعرف بأزمة الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أدى انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2008 إلى زعزعة النظام المالي العالمي، وقد قامت العديد من الحكومات الأوروبية بالتدخل لتجنب انهيار النظام المصرفي الأوروبي، وفي الوقت التي كان يعتقد فيه أن الأزمة خفت ظهرت أزمة جديدة هزت الكيان الأوروبي، إنها أزمة الديون السيادية لدول الجنوب.

إن الأزمة المالية لمنطقة الأورو أصبحت اليوم تهدد منطقة الأورو برمتها وتجعلها عرضة للتفكك والانهيار إن لم تتحرك الدول الأوروبية بسرعة لإيجاد الحلول اللازمة. من خلال هذا الطرح تدور إشكالية هذا البحث حول السؤال التالي: ما هي طبيعة أزمة منطقة الأورو، وما هي الحلول الممكنة للخروج منها؟
فرضية الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية السابقة تم وضع فرضية أساسية مؤداها: أن أزمة منطقة الأورو هي بالأساس أزمة تشخيص خاطئ لطبيعة الأزمة في المنطقة، وهذا ما أدى إلى إيجاد حلول خاطئة أدت إلى تعميق الأزمة.

أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج أحد المواضيع الهامة وهي أزمة منطقة الأورو، ويثير هذا الموضوع جدلاً واسعاً على الصعيد العالمي والأوروبي حول إيجاد حلول من أجل الإبقاء على وحدة الاتحاد الأوروبي وإنقاذ الدول المتعثرة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على طبيعة أزمة منطقة الأورو؛
- معرفة الأسباب الجوهرية التي أدت إلى الأزمة؛
- اقتراح بعض الحلول الممكنة والتي من شأنها إنقاذ منطقة الأورو والحفاظ على وحدة البناء الأوروبي.

منهجية البحث: بالنظر إلى طبيعة الموضوع وسعيًا منا إلى تحقيق الأهداف المسطرة للدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي. حيث سمح لنا المنهج الوصفي بعرض عدة عناصر أساسية في دراستنا على غرار عرض أزمة منطقة الأورو. أما الجانب التحليلي فيتجسد في تحليل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الأزمة مستعينين في ذلك بالتحليل الاقتصادي، وختاماً نحاول طرح بعض الحلول الممكنة والأكثر تداولاً من قبل أهم الاقتصاديين على الصعيد الأوروبي والعالمي.

الدراسات السابقة ومساهمة الباحث: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع أزمة منطقة الأورو والتي استقطبت اهتمام العديد من الاقتصاديين، وسوف نذكر اثنتين منها واحدة لعالم أمريكي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد والثانية للاقتصاديين أوروبيين:

- دراسة "جوزيف ستيجليتز" (Joseph E. Stiglitz): وهي دراسة للحائز على جائزة نوبل للاقتصاد نشرت في 2016 تحت عنوان "الأورو: كيف تهدد العملة الموحدة مستقبل أوروبا" (The Euro: How a currency Threatens the Future of Europe). حيث يعتبر الباحث أن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي اليوم هي أزمة المتهم الوحيد فيها هو العملة الموحدة "الأورو". وقد قدم لنا الباحث

عرضاً للأوضاع الاقتصادية التي تعرفها تحديداً منطقة الأورو ومقارنتها بالأوضاع في الولايات المتحدة الأمريكية مصدر الأزمة. وقد توصل إلى أن الخلل في منطقة الأورو يكمن في هيكلها وسياستها، واللذين قادتنا إلى إجتماع عاملين: إيديولوجيا اقتصادية خاطئة والتي كانت سائدة وقت بناء الأورو، وغياب التضامن السياسي العميق، إن اجتماع هذين العاملين أدى إلى خلق عملةٍ تحمل في طياتها عوامل فئتها. ويخلص في بحثه إلى تقديم بعض الحلول التي يعتقد أنها سوف تمكن الاتحاد الأوروبي من الخروج من الأزمة (1).

- دراسة "باتريك أرتيس وإيزابيل قرافي" (Patrick Artus et Isabelle Gravet): نشرت هذه الدراسة في 2012 تحت عنوان "أزمة الأورو: فهم الأسباب للخروج بمؤسسات جديدة" (La Crise de L'Euro: Comprendre les causes en sortir par de nouvelles institutions)، وتوصل الباحثان إلى إثبات أن كل المشاكل التي يتخبط فيها الاتحاد النقدي الأوروبي يعود إلى عدم التجانس المتزايد لدول منطقة الأورو، والمرتبطة من جهة بأخطاء السياسات الاقتصادية، ومن جهة أخرى فهي مرتبطة بالعملية الاندماجية نفسها، فالإتحاد النقدي هو عبارة عن آلة لصنع عدم التجانس وهذا ما أهملته المؤسسات الأوروبية التي لم توضع لتصحيح الأخطاء ومراقبتها (2).

كما بين الباحثان أن الفهم الصحيح لأسباب الأزمة سيقود أوروبا إلى وضع المؤسسات على المدى الطويل التي تجعل الإتحاد النقدي يعمل بالشكل الصحيح، وتنسيق السياسات الاقتصادية للقضاء على عدم التجانس السيء الناتج عن الإتحاد النقدي.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها دراسة حديثة من حيث الإحصائيات وكذلك الدراسات المعتمدة في البحث هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي دراسة ملمة بجوانب البحث من حيث التطرق لطبيعة الأزمة وتشابكها، وكذا أسبابها لنخلص في الأخير بمحاولة لتقديم بعض الحلول التي من شأنها التخفيف من وطأة الأزمة وإخراج المنطقة من هذه الأزمة.

أولاً: أزمة منطقة الأورو

لقد اتخذت أزمة منطقة الأورو عدة أشكال: أزمة مصرفية، وأزمة تمويل خارجي للدول، وأزمة ملاءة أو أزمة ديون سيادية حسب الدولة (3).

1- الأزمة المصرفية الأوروبية:

لقد كان للآزمة المالية العالمية لعام 2008 تأثيرات كبيرة على كبرى الاقتصاديات العالمية، وبعد انهيار بنك ليمان برادرز توالى الإفلاسات لكبرى البنوك والشركات العالمية، ولهذا كان على دول الإتحاد الأوروبي أن تتدخل لإنقاذ القطاع المالي من الانهيار وإيقاف سلسلة الإفلاسات، وقد تمكنت فعلاً من إنقاذ العديد من المؤسسات التي كانت على حافة الانهيار.

عرفت البنوك الأوروبية خسائر كبيرة جراء أزمة الرهن العقاري فحسب تقديرات صندوق النقد الدولي "FMI" فإن إجمالي الخسائر التي سجلتها بنوك منطقة الأورو من 2007 إلى 2010 هي 630 مليار دولار، هذا الرقم ليس بعيداً عن الخسائر التي سجلتها البنوك الأمريكية والمقدر بنحو 878 مليار دولار (4). وخوفاً من انهيار نظامها المالي قامت حكومات العديد من الدول الأوروبية بضخ السيولة في نظامها المصرفي، ومن أجل إعادة الثقة للبنوك واستقرار الأسواق المالية قامت هذه الأخيرة بالإضافة إلى ضخ السيولة بتقديم ضمانات لقروض البنوك. وقد بلغ إجمالي التزامات حكومات منطقة الأورو 2100 مليار أورو، أي ما يعادل 28% من الناتج

الإجمالي الخام للمنطقة، هذا الرقم يمثل في الولايات المتحدة الأمريكية 26%⁽⁵⁾. والجدول رقم 01 يوضح عمليات الدعم الذي خصصته منطقة الأورو لإنقاذ القطاع المالي خلال الفترة من أكتوبر 2008 إلى ماي 2010.

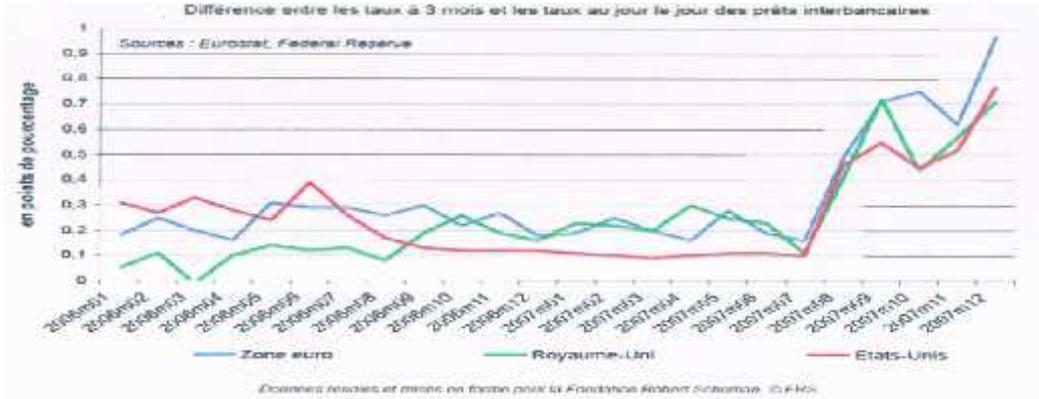
الجدول رقم 1: دعم دول منطقة الأورو للقطاع المالي من أكتوبر 2008 إلى ماي 2010 (مليار أورو)

العمليات	المبالغ المخصصة	المبالغ المستخدمة	نسبة المبالغ المستخدمة (%)
ضخ السيولة	231	84,2	36
ضمان الإلتزامات	1694	506,2	30
حماية الأصول	238	48,7	20

Source: Trevor Evans, op.cit., p112.

كما أدى عدم اليقين السائد في الأسواق المالية إلى انعدام الثقة بين المصارف نفسها، والتي أصبحت مترددة جداً في تقديم القروض، وأصبحت إعادة التمويل أكثر صعوبة مع زيادة أسعار الفائدة لدى البنوك نفسها في السوق ما بين البنوك (انظر الشكل 1)، وقد أثار هذا الوضع أزمة سيولة صيف 2007.

الشكل 1: فروقات معدلات الفائدة على الإقراض بين البنوك في كل من منطقة الأورو، الولايات المتحدة وبريطانيا



Source: Jean-francois JAMET, l'Europe face à la crise financière, fondation Robert Schuman, questions d'Europe n°89, 18/02/2008, p 07.

نلاحظ جلياً من خلال هذا الشكل كيف ارتفعت معدلات الفائدة على الإقراض ما بين البنوك ابتداءً من منتصف سنة 2007 إلى نهاية 2007، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعاً في منطقة الأورو أكثر مما سجلته في الولايات المتحدة على الرغم أن الأزمة انطلقت من الولايات المتحدة، إلا أن حالات عدم الثقة أدت إلى دعر مالي كبير في أوساط البنوك الأوروبية والتي جعلتها تتراجع في إقراض بعضها البعض. ولمواجهة أزمة السيولة في السوق ما بين البنوك كان على البنك المركزي الأوروبي التدخل بشكل كبير، فقد قام هذا الأخير بضخ متوالٍ للسيولة في أوت ثم في ديسمبر 2007، وذلك على شكل قروض قصيرة الأجل، مما حال دون حدوث أزمة أكثر خطورة في النظام المصرفي⁽⁶⁾. ورغم التدخلات المتكررة للبنك المركزي الأوروبي لتجنب انهيار النظام المصرفي إلا أن عدم الثقة في السوق ما بين البنوك كان أكبر من أن تحويه تدخلات البنك المركزي. كما كان للأسواق المالية الأوروبية نصيبها هي أيضاً من الأزمة، حيث سجلت البورصات الأوروبية خلال الفترة من جوان 2007 إلى جانفي 2008 تراجعاً كبيراً، فقد تراجعت بورصة باريس بنحو 33%، أما بورصة لندن فقد سجلت تراجعاً بـ 21%، وفرانكفورت 25%⁽⁷⁾.

وقد تميزت مواجهة الاتحاد الأوروبي للأزمة المصرفية بضعف التنسيق، رغم أن سبب الأزمة كان مشتركاً، وقد استندت الردود الوطنية لمواجهة الأزمة المصرفية على أربعة أنواع من الأدوات وهي (8):

أ- ضمان الالتزامات المصرفية:

وتتمثل في قيام الحكومات بتقديم ضمانات عامة على بعض الأصول، وقد بلغت هذه الضمانات ذروتها في 2009 حيث وصلت الى 835,8 مليار أورو (أي ما يعادل 7,08% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي في 2009)، ثم انخفضت هذه الضمانات إلى 492,3 مليار أورو في 2012 (أي ما يعادل 3,82% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد في 2012)، أما في إيرلندا والتي تعرضت بشكل خاص إلى الأزمة فقد وصل ضمان الالتزامات المصرفية إلى نحو 173,8% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2009.

ب- إعادة رسملة البنوك:

إن إعادة رسملة البنوك هي عملية تتضمن تغييراً جوهرياً في أسلوب تمويل المصارف، من الاعتماد على إصدار المزيد من الأسهم أو بيع السندات إلى مصادر التمويل الخاصة، إلى التمويل من خلال ضخ الحكومة للأموال في المصرف، ويتم ذلك إما بصورة مباشرة من خلال قيام المصرف بإصدار أسهم تشتريها الحكومة، غالباً ما تكون أسهماً تفضيلية قد تؤدي -في بعض الأحيان- إلى أن تصبح الحكومة هي صاحب أكبر حصة رأسمالية في المصرف، وينظر إلى هذه العملية على أنها أحد أشكال عمليات تأميم المصارف، كما يمكن أن تتم إعادة الرسملة بصورة غير مباشرة وذلك بأن تقوم المصارف بإصدار سندات طويلة الأجل تشتريها الحكومة (9). وقد قامت عدة دول أوروبية بإعادة رسملة بنوكها في 2009 على غرار بريطانيا (82 مليار أورو)، وألمانيا (64 مليار أورو)، وإيرلندا (63 مليار أورو)، وإسبانيا (60 مليار أورو) (10).

ج- تدابير إنقاذ الأصول:

حيث تتدخل الدولة عن طريق شراء الأصول البنكية المسمومة "Actifs toxiques" لتطهير القوائم المالية للمصارف منها. وهي عبارة عن مشتقات مالية مدعومة بأصول أخرى كسندات الرهن العقاري، وهي لا تملك قيمة حقيقية في ذاتها ولكن مما تشتقه من غيرها من مخاطر يتم تداولها بين المستثمرين.

د- الدعم المباشر للسيولة:

إن لجوء الحكومات إلى مثل هذه الآلية كان على نطاق ضيق، وذلك لأن هذه الأداة هي من صلاحيات البنك المركزي. والجدول التالي يوضح أشكال تدخل حكومات الاتحاد الأوروبي لإنقاذ النظام المصرفي.

الجدول رقم 2: مواجهة الأزمة المصرفية في الاتحاد الأوروبي (نسبة مئوية من PIB)

	2012	2011	2010	2009	2008
ضمان الالتزامات المصرفية	3,82	4,66	6,52	7,08	3,20
إعادة رسملة المصارف	0,70	0,25	0,74	0,74	1,55
إنقاذ الأصول	0,27	0	0,44	0,67	0,08
الدعم المباشر للسيولة	0,33	0,48	0,51	0,59	0,18
المجموع	5,10	5,40	8,80	9,10	5,00

Source: Céline Antonin et Vincent Touzé, op.cit., p 05.

لقد أظهرت الأزمة التي مست المصارف الأوروبية عدم وجود تنسيق بين المصارف الأوروبية، وكذلك افتقارها لآليات الرقابة الموحدة، فقد ظلت المصارف الأوروبية إلى غاية 2014 تخضع للرقابة المستقلة للحكومات (رقابة لامركزية)، أي أن كل دولة من دول الاتحاد مسؤولة عن مراقبة والإشراف على نظامها المصرفي دون تدخل البنك

المركزي الأوروبي، كما أن إنقاذ المصارف المتعثرة يقع على عاتق الحكومات الوطنية وحدها. ولكن الأزمة الأخيرة بينت ضرورة إنشاء آلية مشتركة للرقابة والإشراف على البنوك لتجنب أي انحرافات مستقبلية، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء اتحاد مصرفي أوروبي، والذي تم الإعلان عنه في جوان 2012 ودخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2014. ويهدف إلى تجنب مخاطر الأسواق المالية وإنشاء آلية دعم خاص بالبنوك المتعثرة، وتجنب الأزمات المصرفية المحتملة. وما كادت دول الإتحاد الأوروبي تعالج تداعيات الأزمة المصرفية لتجنب انهيار النظام المالي الأوروبي، حتى انبثقت أزمة المديونية في دول الجنوب.

2- أزمة المديونية الأوروبية:

إن نقطة انطلاق أزمة المديونية في منطقة الأورو هو دون شك الإعلان عن الحجم الحقيقي للعجز العام لليونان في 21 أكتوبر 2009، والذي لا يمثل 3,7% من الناتج المحلي الإجمالي كما كان معلنا عنه سابقاً، بل تجاوز 12,5% من الناتج المحلي الإجمالي، فأصبح من الواضح أن اليونان التي لم تستطع السيطرة على ديونها وهي في وضع اقتصادي صعب، فهي غير قادرة على تسديد ديونها، وتمويل نفسها من الأسواق الذي أصبح يتطلب معدلات فائدة مرتفعة أكثر فأكثر. إن أزمة اليونان انتقلت تدريجياً إلى باقي منطقة الأورو عن طريق العدوى، وهكذا أدركت الأسواق المالية أن الإتحاد الاقتصادي والنقدي لا يقدم أية حلول للتغلب على عجز أعضاء منطقة الأورو الذين يواجهون أزمة الدين العام، ومهددون بالعجز عن سداد الدين⁽¹¹⁾. إن دراسة أزمة المديونية الأوروبية يقودنا إلى نقطة البداية وهي بلا شك الاقتصاد اليوناني.

أ- أزمة الدين السيادية اليونانية:

بدأت الأزمة في اليونان في 16 أكتوبر 2009 عندما أعلنت الحكومة اليونانية الجديدة أن نسبة العجز في الميزانية العمومية تجاوزت 10% من الناتج الداخلي الخام، حيث ثبت أن اليونان انتهجت وعلى مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها، إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريبا أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها وتضليل الناخبين في الداخل وتقادي أي ضغوط خارجية من شركائها، كون الإتحاد الأوروبي يشترط على دوله عدم تجاوز العجز في ميزانياتها النسبة المحددة 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن نسبة العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة تجاوزت 300 مليار يورو، وأن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها⁽¹²⁾. فقد سجلت اليونان عجزاً بلغ 14% من الناتج الداخلي الخام في 2009، كما بلغت الديون العمومية 115% من الناتج الداخلي الخام⁽¹³⁾. والخطورة في هذه الديون، فضلاً عن أنها تمثل نسبة مرتفعة من الناتج الداخلي الخام، أنها تستحق على آجال قصيرة وليست طويلة، والخطورة الأكبر أنها مصحوبة بعجز في الموازنة العامة، وهو ما يجعل حل المشكلة معقداً من الناحية الاقتصادية، حيث إن تسديد هذه الديون أو تقليصها يتطلب سياسات اقتصادية لا تتوافق مع أهداف مواجهة البطالة وزيادة الانتعاش الاقتصادي ورفع معدلات النمو، وتتطلب إجراءات قاسية قد لا تتحملها اليونان. والشكل التالي يوضح تطور العجز والدين العام في اليونان.

الشكل رقم 2: بعض مؤشرات الاقتصاد اليوناني

(أ) تطور الدين العام (% من PIB) (ب) عجز الموازنة (% من PIB)



Source : Eurostat

إن السبب الرئيسي وراء العجز العام يرجع إلى طبيعة النظام الضريبي السائد في اليونان. فعجز الموازنة في هذا البلد تجاوز باستمرار معايير "ماستريخت" (وهي المعاهدة التأسيسية للاتحاد الأوروبي والتي تحدد شروط الانضمام لمنطقة الأورو ومنها عدم تجاوز العجز العام نسبة 3% من PIB)، ومع وجود إدارة ضريبية قليلة التنظيم وتملك وسائل محدودة أجهدها المحسوبة والفساد، فالتصريح عن الدخل بشكل عام كان أدنى مما هو حقيقي وذلك من أجل التهرب الضريبي، "فالتغرات الضريبية" شجعت الدخل المرتفعة الوفيرة، والقاعدة الضريبية جد ضيقة، وهي عنصر هام للاقتصاد -وتقدر نسبة التهرب الضريبي بـ 25% من الناتج المحلي الإجمالي- وتزيد من الاقتصاد غير الرسمي (مقابل متوسط يبلغ 14% في منطقة الأورو). فخلال الفترة 1995-2005 بلغت المداخيل الضريبية 31,9% من الناتج المحلي الإجمالي، أي بمعدل أقل بحوالي 8,5 نقطة في المتوسط مما هو عليه في دول الاتحاد الأوروبي، وهكذا بوقت قليل قبل انفجار الأزمة 2007، سجلت إجمالي إيرادات المؤسسات الحكومية 39,5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 46,2% من إجمالي الإنفاق (14).

شكلت الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، إضافة إلى مكونات الفساد بؤرة الأزمة الاقتصادية اليونانية، هذه الأخيرة ظلت تتطور بشكل خفي تحت السطح لفترة أكثر من عشر سنوات، وكانت الحكومات اليونانية المتواترة قادرة على إخفاء تفاعلات وتدايعات بؤرة الأزمة الاقتصادية، وذلك وفقاً لاستخدام الأساليب الآتية:

- اللجوء المتزايد للاستدانة بما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 113% من مستوى الادخار.
- اللجوء المتزايد لاستلام المعونات والمساعدات من الاتحاد الأوروبي، وكما هو معروف فقد ظلت المفوضية الاقتصادية الأوروبية تعتمد برنامجاً وقائياً يقوم على تقديم الدعم والمساعدات لدول الاتحاد الأوروبي التي تعاني من مشاكل اقتصادية، وذلك بما يمنع تفاقم هذه المشاكل وتحولها إلى أزمات يمكن أن تلحق الأضرار الفادحة باستقرار اقتصاديات الاتحاد الأوروبي.

ب- أزمة الديون السيادية في إيرلندا:

بعد اليونان جاء دور إيرلندا التي لم تسلم هي الأخرى من هذه الأزمة، هذا الاقتصاد الذي اعتبره أنصار التحرير في جميع أنحاء العالم "تموجاً"، فقد تمكنت إيرلندا على مدى العقدين الماضيين من خلق الثروة والنهوض باقتصادها، فقد نما الاقتصاد الإيرلندي بسرعة فائقة حتى أصبح يطلق عليه اسم "النمر السلتي" tigre "celtique" احتذاءً بالنموذج الآسيوي.

إن أحد مفاتيح هذا النجاح يرجع إلى الانخفاض المطرد في معدلات الضرائب على الشركات، فقد انتقل معدل الضرائب على الشركات من 20% عام 1999 إلى 16% عام 2002 ثم إلى 12,5% في 2003، كما أن المعدل المخفض للضرائب على أرباح الشركات المصدرة والمقدر بنحو 10% عزز إنشاء شركات أجنبية على الأراضي الإيرلندية (15). فقد استطاعت إيرلندا وبفضل تشجيع الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق معدلات ضرائب تحفيزية من تحقيق النمو، فقد كانت لسنوات تعرف بالمعجزة الاقتصادية الأوروبية.

وتحت هذه الظروف تم استثمار ثمار النمو الإيرلندي كما في اسبانيا في القطاع العقاري، فقد شجعت الحكومة الإيرلندية البنوك على الاستثمار في العقارات، بما في ذلك العقارات التجارية، كما أن ملكية المنازل كانت بالنسبة للإيرلنديين بمثابة قطيعة مع سنوات من الفقر (16). إن سقوط إيرلندا في الأزمة يرجع للفقاعة العقارية التي غذتها انخفاض معدلات الفائدة بعد انضمامها إلى منطقة الأورو، فاعتماد العملة الموحدة سمح للبنوك الإيرلندية بالتوسع في الاقتراض بفضل وجود رؤوس أموال أجنبية كبيرة وبمعدلات فائدة منخفضة، حيث ارتفعت مديونية القطاع المصرفي من 10% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية 2003 إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي بداية 2008 (17).

طورت إيرلندا قطاعها المصرفي على نحو غير متجانس مقارنة بالاقتصاد الحقيقي لدولة صغيرة تحوي 4 ملايين نسمة، كما أنها تعتمد بشكل كبير على الخارج وخاصة على الولايات المتحدة وهذا ما نلمسه من خلال التواجد الكبير للشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات. إن غياب التنظيم المالي وانخفاض معدلات الفائدة أدى إلى التوسع بشكل كبير في الائتمان وخاصة في قطاع العقارات، مما تسبب في تشكيل فقاعة عقارية لم تتوقف عن التضخم حتى 2007. فقد أصبح قطاع العقارات القوة الدافعة للاقتصاد الإيرلندي حيث شكل 23% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، كما تضاعف سعر العقار ثلاث مرات بين عامي 1996 و 2007، وبسبب هذا الارتفاع قامت الحكومة الإيرلندية بتوسيع نطاق الائتمان في القطاع العقاري حيث تم تخصيص أكثر من 60% من القروض المصرفية للعقارات (18).

وقد أصبحت أزمة القطاع المصرفي أزمة مالية عامة عندما أعلنت الحكومة ضمان القروض المقدمة من طرف البنوك الإيرلندية بهدف تخفيف الذعر بعد إفلاس بنك "ليمان برادرز"، وقد وجب على الحكومة في وقت لاحق إعادة رسملة وتأميم بعض هذه البنوك (19). كما أن المديونية العامة عرفت تزييدا كبيرا حيث انتقلت من 23,9% نهاية 2007 إلى 86,1% في 2010. (انظر الجدول 3).

جدول رقم 3 : المديونية العامة لايرلندا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
76,9	104,5	119,4	119,6	110,3	86,1	61,5	42,4	23,9	23,6

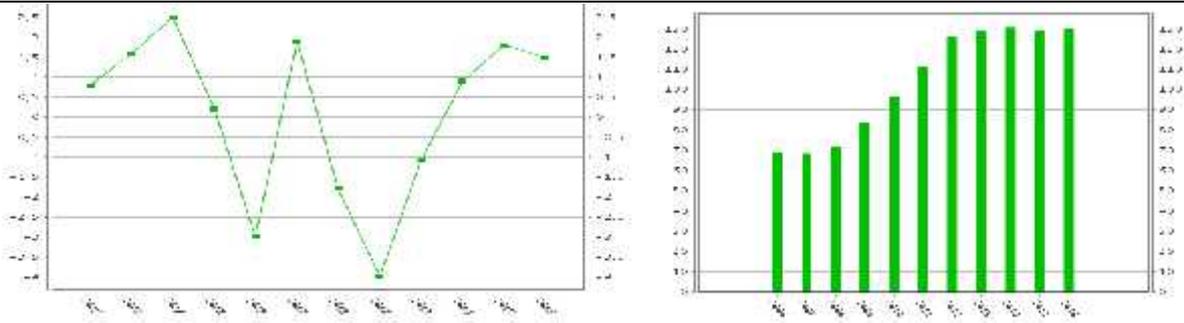
Source : Eurostat

ج- أزمة الديون السيادية في البرتغال:

عرف الاقتصاد البرتغالي قبل الأزمة معدلات نمو منخفضة، حيث لم يتجاوز متوسط معدل النمو 1% خلال الفترة 2006-2011 (20) (انظر الشكل 3). وإذا قارناها بالاقتصاد اليوناني والاقتصاد الإيرلندي فنجد أن هذين الأخيرين تمكنا من تحقيق نمو أكبر بكثير من البرتغال في السنوات السابقة للأزمة. وقد وجدت البرتغال نفسها في وضع مماثل لليونان، كما يعرف اقتصادها مشاكل هيكلية والذي يتميز بقواعد عمل صارمة أدت به إلى فقدان قدرته التنافسية تدريجياً نتيجة لضغوط زيادة الأجور (21). وقد بلغ العجز في الميزانية العامة في عام 2009 رقماً قياسياً حيث سجل 9%، كما أن المديونية العامة قد قفزت من 68,4% في 2007 إلى 111,4% في 2011 (22).

الشكل رقم 3 : المديونية العامة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبرتغال

الشكل أ: المديونية العامة (% من PIB) الشكل ب: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)



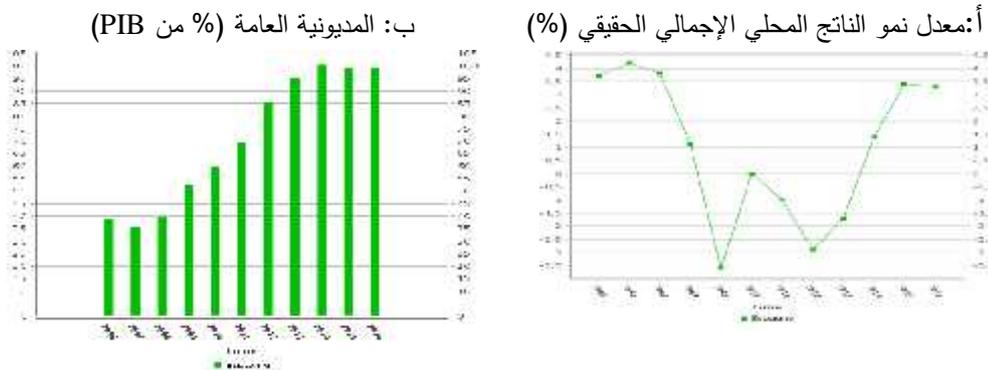
Source : Eurostat

د- أزمة الديون السيادية الإسبانية:

كانت إسبانيا حتى سنة 2008 تقدم على أنها "النمذجة الجيدة" لمنطقة الأورو، وذلك بتحقيقها لنمو كبير وتمكنها من تحقيق معدلات بطالة منخفضة وفوائض في الميزانية العامة. فقد عرف الاقتصاد الإسباني عقدا من النمو والازدهار بعد انضمامه إلى الاتحاد الأوروبي، هذا النمو كان مستندا إلى القطاع العقاري وهذا ما سمح بتشكيل فقاعة عقارية ضخمة. فقد تزايد عدد البناءات الجديدة في إسبانيا بشكل كبير حيث شيدت إسبانيا بين عامي 2005 و 2007 أكثر من 800 000 منزل سنوياً، أي أكثر من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعين في حين بلغ الطلب الحقيقي 350000 منزل، وبالتالي فإن شراء منزل كان يعتبر استثماراً مربحاً للغاية ويتم تمويله عن طريق قروض الرهن العقاري طويلة الأجل (35 إلى 50 سنة) وبأسعار فائدة متغيرة⁽²³⁾. وقد أدى انخفاض أسعار العقارات إلى انفجار فقاعة العقارات وإدخال البلد في أزمة مالية حادة. إن التحليل الدقيق للوضع الاقتصادي الإسباني يظهر جلياً أن النمو الذي استطاعت تحقيقه يعود إلى الفقاعة العقارية الكبيرة التي تشكلت قبل الأزمة، والارتفاع المستمر لأسعار العقارات وكذلك تزايد القروض الممنوحة لقطاع العائلات والمؤسسات.

كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية عن مديونية الاقتصاد الإسباني والتي غذتها فقاعة الإسكان، حيث قفزت المديونية العامة من 35,6% من PIB في 2007 إلى 60,1% في 2010، ثم إلى 85,7% و 100,4% في 2012 و 2014 على التوالي⁽²⁴⁾ (انظر الشكل 4) كما أدى انفجار فقاعة الإسكان في 2008 إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات هائلة والناجمة عن توقف النشاط في قطاع البناء، وقد وصلت معدلات البطالة إلى 19,9% في 2010 (48% من فئة الشباب)⁽²⁵⁾.

الشكل رقم 4: بعض مؤشرات الاقتصاد الإسباني



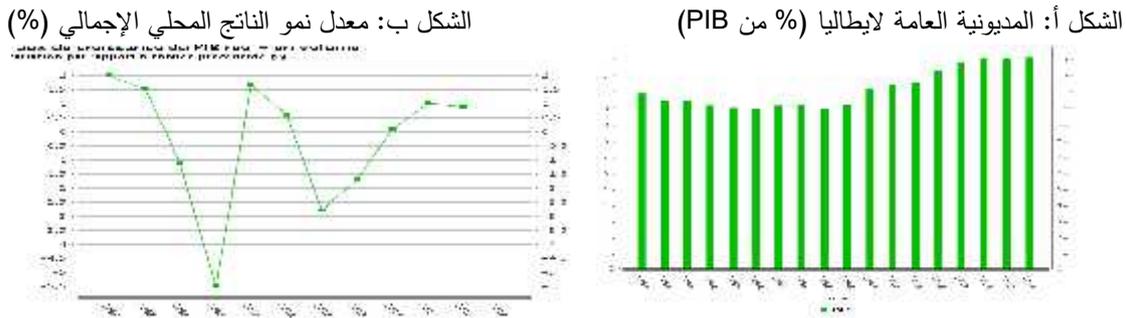
Source : base de données Eurostat.

د- أزمة الديون السيادية الإيطالية:

نما الاقتصاد الإيطالي منذ سنة 2001 بنسبة أقل من نسبة نمو منطقة الأورو لدرجة أن معدل نمو هذا الأخير خلال عقد من الزمن يعتبر من أضعف معدلات النمو في العالم⁽²⁶⁾. كما أن المديونية العامة التي يعرفها

ليست وليدة الأزمة الراهنة بل تعود إلى تراكم سنوات عديدة، فقد بلغت الديون العامة الإيطالية في 2006 نسبة 102,6% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد قفز هذا الرقم إلى 115,4% في عام 2010، والجدير بالذكر أن المديونية العامة لإيطاليا تجاوزت نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1999 (انظر الشكل 5). وتواجه إيطاليا منذ 2001 صعوبات متزايدة للحصول على التمويل، كما تتزايد المخاوف في الأسواق حيال قدرتها على الوفاء بديونها وهذا بسبب النمو الضعيف للاقتصاد الإيطالي ومعدلات المديونية المرتفعة، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2% في 2006 إلى -5,5% في 2009 ثم إلى -2,8% في 2012 (انظر الشكل 5). ففي السنوات الأخيرة تراجعت الصادرات الإيطالية بشكل كبير وهي تشكل واحدة من المكونات الأكثر ديناميكية للناتج المحلي الإجمالي، فقد عانت إيطاليا بشدة من الانكماش العالمي. ومنذ الأزمة المالية العالمية انخفضت الصادرات الإيطالية دون متوسط منطقة الأورو، ويعزى هذا الانخفاض إلى تقلص حصص السوق الإيطالية في الاقتصاد العالمي بعد صعود قوي للبلدان الناشئة، وذلك بفضل المكاسب المعتبرة في إنتاجية اليد العاملة وانخفاض تكاليف العمالة لهذه الأخيرة، وفي المقابل تدهورت القدرة التنافسية الإيطالية بشكل كبير وارتفعت تكاليف العمالة بوتيرة أسرع مما كانت عليه في بلدان أخرى، وهي أعلى من متوسط منطقة الأورو.

الشكل رقم 5: بعض مؤشرات الاقتصاد الإيطالي



Source : Eurostat

هـ- الأزمة القبرصية:

لم تكن منطقة الأورو تستفيق من أزمة الديون السيادية التي أخذت تنتقل بين دول الجنوب الواحدة تلو الأخرى، حتى ظهرت أزمة جديدة انتقلت عن طريق عدوى الديون السيادية إلى حلقة جديدة من حلقات منطقة الأورو، هذه المرة تعرض الاقتصاد القبرصي في منتصف 2012 إلى أزمة مالية خانقة والناجمة أساساً عن قطاعه المصرفي، وذلك جراء امتلاك البنوك القبرصية بشكل كبير لسندات الدين السيادي اليوناني. وعلى الرغم من أن وزن الاقتصاد القبرصي لا يكاد يذكر في منطقة الأورو والذي لا يمثل سوى 0,2% من PIB الإجمالي للمنطقة، إلا أن حجم قطاعه المالي جد معتبر مقارنة باقتصاد البلد والذي يعادل ثمانية مرات الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد (27). وقد تعرض القطاع المالي لهذا البلد إلى صدمة كبيرة نتيجة تعثر جارته اليونان في سداد ديونها السيادية، والتي تحوز قبرص على نسبة منها.

إن تعرض الاقتصاد القبرصي إلى أزمة مالية عنيفة في منتصف سنة 2012 والتي تعتبر أزمة مصرفية يعود إلى سببين رئيسيين: الأول وهو تعرض المصارف القبرصية إلى سندات المديونية العامة اليونانية، والسبب الثاني هو انفجار الفقاعة العقارية. حيث تعتبر الديون اليونانية السبب الرئيسي لمأساة الاقتصاد القبرصي، وبكونها جارة لليونان فقد كان من الطبيعي أن تتواجد البنوك القبرصية في اليونان، فقد قامت البنوك القبرصية بشراء حصة معتبرة من سندات الدين اليوناني، وهذا ما جعلها عرضة للمديونية اليونانية. ففي عام 2012 كانت البنوك

القبرصية تحوز على 22 مليار أورو من القروض الممنوحة لمتعاملين اقتصاديين يونانيين والذين كانوا عرضة لعدم السداد وانعدام الملاءة، كما كان بحوزة القطاع المالي 5 مليار أورو من سندات الدين اليوناني، وقد تعرض أهم مصرفين وهما "بنك قبرص" و"لايكي بنك" إلى خسائر قدرت بنحو 4,5 مليار أورو، وذلك لأن أصولهما والتي تتشكل من مختلف سندات الدين اليوناني قد انخفضت بشكل كبير جراء إعادة هيكلة الديون اليونانية (28). إن حجم هذه الخسائر التي تعرضت لها البنوك القبرصية تمثل نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي لقبرص، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لقبرص 18,5 مليار أورو. إن عملية إعادة الهيكلة للمديونية اليونانية والتي فرضت على الدائنين من قبل الترويكا (البنك المركزي الأوروبي، المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي) أدت إلى انخفاض كبير في قيمة سندات المديونية التي كانت بحوزة المصارف القبرصية، وهذا ما نجم عنه خسائر فادحة للمصارف القبرصية التي كانت تحوز على هذه السندات.

جدول رقم 4 : تطور المديونية العامة ورصيد الميزانية القبرصية (% من PIB)

	2012	2012	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
المديونية العامة	85,8	71,1	61,5	58,5	58,9	58,9	64,7	69,4	70,3	69,9	المديونية العامة
رصيد الميزانية	5,1-	6,0-	5,3-	6,1 -	0,7+	2,5 +	1,2-	2,6-	4,0-	6,3-	رصيد الميزانية

Source : Eurostat.

وبما أن تطل على البحر الأبيض المتوسط وتتمتع بمناخ مشمس أصبحت قبرص وجهة سياحية مميزة، وهذا ما جذب إليها المستثمرين العقاريين والمضاربين الراغبين في تحقيق ثروة طائلة من الاستثمار في العقارات. إن الوضع البحري المميز للجزيرة، ومعدلات الضرائب الجد منخفضة (10%) * وكذلك معدلات الفائدة المرتفعة التي تجنيها الودائع لأجل (أكثر من 5% في 2009) شجعت على جذب رؤوس الأموال لإنشاء البنية التحتية السياحية وخلق فقاعة عقارية (29). فعرفت أسعار العقارات ارتفاع متواصل إلى غاية 2008، ومع الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي أخذت أسعار العقارات في التراجع، وهكذا انفجرت الفقاعة العقارية في قبرص مع نهاية 2010، ووجدت البنوك نفسها أمام قروض عقارية غير مسددة مما زاد من تعقد الوضع المالي لهذه الأخيرة.

ثانياً: أسباب أزمة منطقة الأورو:

تعرف منطقة الأورو اليوم أزمة مالية واقتصادية طاحنة وهي تهدد بانفجار الأوضاع في المنطقة، ويمكن تفسير أزمة منطقة الأورو من خلال اجتماع عدة عوامل تضافرت لتشكل أزمة الأورو، ولكن تبقى هناك عوامل جوهرية قادت المنطقة إلى الحال الذي تعرفه اليوم وهي:

1- أخطاء في التصميم :

إن منطقة الأورو تعاني من عدة عيوب تجعلها هشة وغير قادرة على تحمل الصدمات المحتملة، فهي تفتقد للميكانيزمات اللازمة التي تمكنها من مواجهة الأزمات والتي تحقق التقارب الاقتصادي والرفاه المرجو. إن السبب الأول للأزمة التي تعرفها منطقة الأورو يعود إلى معاهدة الاتحاد الأوروبي نفسه والمسماة اليوم بمعاهدة سير الاتحاد الأوروبي "TFUE"، والتي تحدد السياسة النقدية الموحدة وحقوق وواجبات الدول الأعضاء، هذه المعاهدة تعاني من عدم الاكتمال. ويمكن أن نبين ذلك في النقاط التالية (30):

- استقلالية البنك المركزي الأوروبي عن الحكومات، ويبرز هذه الاستقلال على وجه الخصوص من خلال الحظر المفروض عليه لتمويل الديون العامة، بمعنى أن هذا الأخير لا يمكنه أن يتدخل لشراء سندات المديونية العمومية مباشرة ومن الأسواق الأولية وهذا ما نصت عليه المادة 123.1 من معاهدة سير الاتحاد الأوروبي.

- غياب التضامن بين الدول الأعضاء بسبب مبدأ "عدم الإنقاذ" "non- renflouement" والذي ينص على أنه لا الاتحاد ولا الدول الأعضاء تعتبر مسؤولة بشكل مشترك (تجاه الدائنين) عن التزامات أية دولة (المادة 125.1 من معاهدة سير الاتحاد الأوروبي).

- على الدولة التي تجد نفسها غير قادرة على الحصول على التمويل سواء من خلال الضرائب (الاقطاعات الإجبارية) أو من خلال الأسواق (إصدار سندات الدين العام) أن تعلن رسمياً عن عجزها عن السداد لأصل الدين أو الفوائد المترتبة عليه. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان النامية قد شهدت هذا الوضع خلال الثمانينيات إلا أن المعاهدة لم تفكر في هذا الاحتمال، أما بالنسبة للعجز السيادي فهو مرفوض من حيث المبدأ بموجب المادة 126.1 (التي تنص أنه على الدول الأعضاء أن تتجنب العجز العمومي المفرط).

كما ان ميثاق النمو والاستقرار الأوروبي لا يشتمل على أية إجراءات لمواجهة الأزمات. أضف إلى ذلك عدم توفر المؤسسات الأوروبية على أية أنظمة شبيهة لتلك التي يمتلكها صندوق النقد الدولي للكشف عن إمكانية حدوث أزمات الديون السيادية والتحرك السريع لمواجهتها⁽³¹⁾. إن القادة الأوروبيين وعند صياغة ميثاق النمو والاستقرار الأوروبي لم يأخذوا أبداً في الحسبان إمكانية تعرض المنطقة لأزمة مالية وكأنها مستبعدة الحدوث. ويعود الخطأ الرئيسي الثاني للاتحاد النقدي إلى إبقائه لمراقبة البنوك وحل الأزمات البنكية المحتملة بعد الاتحاد النقدي تحت صلاحيات الدول الأعضاء، أي أن الدول الأعضاء هي وحدها المسؤولة عن مراقبة نظامها البنكي وإيجاد حلول للأزمات البنكية التي قد تصيب النظام البنكي. وعندما حدثت الأزمة المالية فإن هذه "البنوك الكبيرة جداً عن الإفلاس" "trop grandes pour faire faillite" أصبحت أيضاً في بعض الدول على غرار إيرلندا "كبيرة جداً على الإنقاذ" "trop grandes pour être sauvées"⁽³²⁾.

2- سياسات خاطئة ناتجة عن تشخيص خاطئ:

لقد تم تشخيص أزمة منطقة الأورو عادة وعلى نطاق واسع على أنها أزمة ديون سيادية، هذا التشخيص الذي اعتبره الكثير من المحللين الاقتصاديين على غرار "Jacques Sapir"⁽³³⁾ تشخيصاً خاطئاً أدى إلى إعطاء حلولاً غير مناسبة لم تخرج الدول التي تبنتها من الأزمة ولكنها زادت الوضع سوءاً. إن هذا التشخيص أدى إلى تركيز الاهتمام على تخفيض العجز العام والمديونية العامة من خلال تبني سياسات تعديلات هيكلية قاسية (مثل سياسات النقش). ومن الملاحظ اليوم أن هذه السياسات لم تؤد إلى الهدف المرجو منها، بل بالعكس فقد أدت إلى نتائج سيئة ليس فقط في الدول التي تبنتها بل في منطقة الأورو بأكملها.

أ- تعديلات هيكلية قاسية:

اعتمدت دول منطقة الأورو تعديلات هيكلية جد قاسية، إما عن طريق قرارات اتخذتها الحكومات التي تمر بالأزمة، أو في إطار اتفاقيات إعادة التمويل من قبل المؤسسات الأوروبية (الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي FESF ثم الآلية الأوروبية للاستقرار MES)، أو من خلال إجماع الترويكا (صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي، المفوضية الأوروبية). هذه السياسات يمكن أن نشبهها بتلك التي تم اعتمادها في بداية الكساد الكبير في الثلاثينيات (خاصة في ألمانيا) والتي أدت إلى تفاقم الأزمة إلى حد كبير⁽³⁴⁾.

وعلى الرغم من أن التاريخ أثبت عدم نجاعة هذه السياسات وأنها أدت إلى نتائج عكسية وعمقت الأزمة، إلا أن دول منطقة الأورو فرضت على الدول التي تمر بالأزمة القيام بجملة من الإصلاحات شريطة حصولها على مساعدات مالية في شكل قروض، والملاحظ أن هذه السياسات أدت إلى نتائج كارثية على الصعيد الاجتماعي من تزايد معدلات البطالة والفقر وانخفاض المستوى المعيشي للأسر.

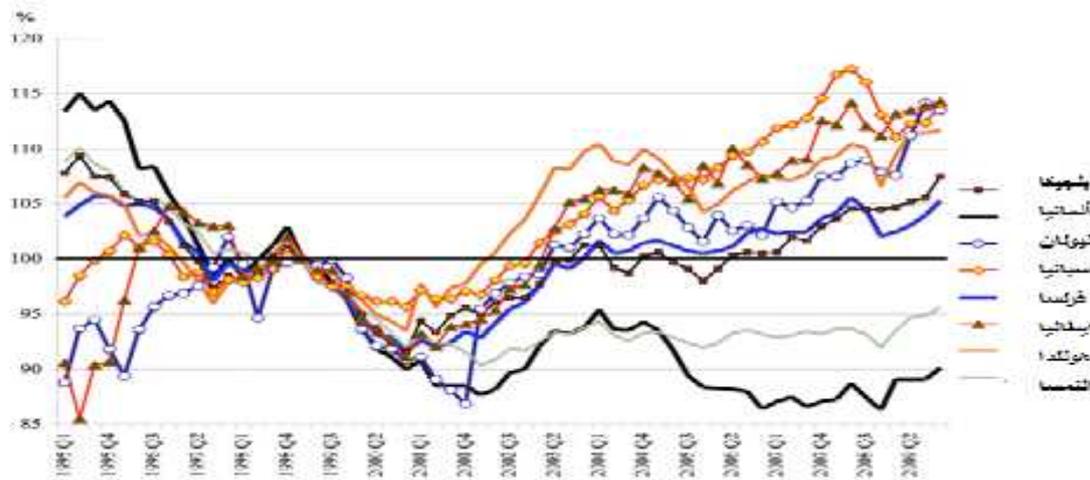
إن سياسات التعديل الهيكلي هذه تزامن تطبيقها في دول تمثل جزءا مهما من ثروات منطقة الأورو، فإذا أخذنا الدول التي طبقت سياسات التعديل الأكثر قسوة (اليونان، أيرلندا، البرتغال، إسبانيا وإيطاليا) فهي تمثل 35% من ثروات منطقة الأورو (PIB)، وإذا أضفنا إليها الدول التي طبقت سياسات أكثر عقلانية (فرنسا، بلجيكا، هولندا) فهي تصل إلى 65% من PIB لمنطقة الأورو⁽³⁵⁾. إن المشكل في هذه السياسات لا يكمن فقط في تزامن تطبيقها وفي اقتصاديات تمثل جزءا مهما من منطقة الأورو، لكن المشكل يكمن في تطبيقها في الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد العالمي أخطر أزمة عرفها منذ ثلاثينيات القرن العشرين، فهو يعرف انكماش اقتصادي وهذه السياسات زادت الأمر سوءاً، وهو ما يفسر كيف زادت من تعميق الأزمة.

ب- عدم تدخل السلطات إزاء فقدان دول الجنوب القدرة على المنافسة:

إن أزمة منطقة الأورو ليست بأزمة مديونية بقدر ما هي أزمة ناتجة عن تراكم فقدان دول الجنوب لقدرتها التنافسية، فمن المعلوم أن الدول تقوم بتخفيض قيمة عملتها (ما يسمح بتخفيض أسعار سلعتها) لترفع قدرتها على المنافسة وتزيد من صادراتها لتصحيح العجز، لكن بالنسبة لدول منطقة الأورو فهذا لم يعد ممكناً منذ عام 1999 بعد أن تخلت عن عملتها الوطنية لصالح الأورو، وهذا ما أدى إلى تراكم المديونية.

إن فقدان القدرة على المنافسة يؤدي بالدولة في ظل غياب آلية سعر الصرف (تخفيض أسعار الصرف) إما إلى تخفيض الطلب الداخلي وبالتالي النمو، أو القيام بدعم المؤسسات أو الأسر وهذا ما يؤدي إلى الإفراط في المديونية سواء العامة أو الخاصة. إن الفوارق في القدرة على المنافسة داخل منطقة الأورو انفجرت منذ عام 2002 والتي يمكن قياسها بمؤشر تكاليف العمل الحقيقي (الأجور/ الإنتاجية). والشكل التالي يوضح كيف اختلف مؤشر تكاليف العمل الحقيقي داخل المنطقة منذ 2002.

الشكل رقم 6 : مؤشر تكاليف العمل الحقيقي (الأجور/الإنتاجية) 2010-1995



Source: Données de l'OCDE

يتضح جلياً من هذا الشكل كيف اختلفت القدرة التنافسية في منطقة الأورو منذ عام 2002 حيث أخذت منحى تصاعدياً لبعض الدول بشكل سريع، وإذا قارنا هذه الأخيرة مع ألمانيا التي استطاعت الحفاظ على قدرتها التنافسية

من خلال سياساتها المتبعة منذ 1999 فنجد أن الفرق شاسع، فقد عرف الأجر الحقيقي وخاصة في اليونان، إيطاليا، وإسبانيا تنامياً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة مقارنة بنظيرتها في ألمانيا والنمسا وبلجيكا.

3- تبعات الأزمة المالية العالمية 2008:

إن للأزمة المالية العالمية دوراً مهماً في تدهور المالية العامة لدول أوروبا، فهذه الأخيرة لم تسلم من الأزمة المالية العالمية التي ظنت في البداية أنها بعيدة عنها، وقد أثرت الأزمة المالية العالمية على أوروبا بطريقتين⁽³⁶⁾: الأولى قيام الحكومات بإعادة رسملة البنوك التي تواجه خطر الإفلاس وفي بعض الحالات (خصوصاً في أيرلندا) قامت الحكومات بضمان جزء كبير من القروض المصرفية، فقد وجدت الحكومات الأوروبية نفسها مجبرة على التدخل لإنقاذ بنوكها من خطر الإفلاس وضخ كميات كبيرة من السيولة لتجنب حدوث أزمة مصرفية. ومن جهة ثانية أدى الركود إلى زيادة العجز العام (انخفاض الإيرادات الضريبية، زيادة الأعباء الاجتماعية...)، وهذا ما قاد دول أوروبا وبالأخص منطقة الأورو إلى مديونية مفرطة، كما أن تدهور الوضع العام والخوف المنتشر في الأسواق المالية أدى إلى زيادة علاوات المخاطرة على القروض، وبالتالي ارتفعت معدلات الفائدة على القروض لبعض دول منطقة الأورو إلى مستويات قياسية مما جعلها غير قادرة على الحصول على التمويل من الأسواق المالية وأصبحت تواجه أزمة ديون سيادية حادة.

4- عدم تجانس منطقة الأورو:

لقد أدى إنشاء الأورو الذي لطالما مثل الحلم الأوروبي لتوحيد أوروبا سياسياً واقتصادياً إلى تفاقم التباعد الاقتصادي بين الدول التي انضمت إليه بدل تحقيق التقارب الاقتصادي الذي كان مرجوياً، وأدى إلى ترسيخ التمييز داخل منطقة الأورو بين الدول "المحورية" (الشمال) والدول "الطرفية" (الجنوب). وخلافاً للفكر السائد، فإن دول الاتحاد النقدي تصبح أكثر اختلافاً وليس أكثر تشابهاً، وذلك لأنها تتخصص في مجالات إنتاجية مختلفة نظراً لاختفاء خطر سعر الصرف⁽³⁷⁾.

إن السبب الجوهرى لأزمة منطقة الأورو حسب الاقتصادي الفرنسي "Patrick Artus" يكمن في عدم تجانس منطقة الأورو، فهذه الأخيرة مثل كل الاتحادات النقدية عبارة عن آلة لصنع عدم التجانس، ومنطقة الأورو منذ نشأتها وهي عرضة لعدم التجانس "l'hétérogénéité" ومصادره مختلفة، ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من عدم التجانس⁽³⁸⁾:

أ- عدم التجانس المرغوب فيه الناتج عن التخصص الإنتاجي:

إن إنشاء منطقة الأورو يعزز التخصص الإنتاجي ويؤدي إلى زيادة عدم التجانس، وهو أمر مستحب لأنه يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. فالإتحاد النقدي ينتج عنه تكامل تجاري متساعد وتزامن أفضل للدورات. فقد أدى اعتماد الأورو إلى إزالة التكاليف الناتجة عن وجود عملات متعددة، وإلى تعزيز التبادل التجاري بين دول منطقة الأورو، وهذا ما نلمسه من خلال تزايد الواردات البينية لدول منطقة الأورو منذ 1999 إلى الضعف، فقد أدى الإتحاد النقدي إلى زيادة التكامل التجاري وأصبحت اقتصاديات المنطقة تشكل سوقاً واحداً.

وقد عرفت دول جنوب منطقة الأورو (فرنسا، إسبانيا، اليونان، إيطاليا والبرتغال) تراجعاً للمنتجات الصناعية خلال الفترة 1999-2000، في حين عرفت الصناعات الغذائية في هذه الدول تزايداً خلال نفس الفترة. إن هذه التطورات الإنتاجية تفسر تراجع التجارة الخارجية لدول الجنوب، حيث أصبح الميزان التجاري للسلع الاستهلاكية عاجزاً في عام 2000، وقد استمر هذا العجز في التضخم حتى عام 2008، وعموماً سجل الميزان التجاري لدول

الجنوب عجزا في كل المنتجات الصناعية ماعدا الصناعات الغذائية . وبشكل متناظر عرفت دول شمال منطقة الأورو (ألمانيا، النمسا، هولندا، بلجيكا وفنلندا) تطور المنتجات الصناعية خلال نفس الفترة، فقد عرفت كل الفروع الصناعية فائضا في الميزان التجاري (باستثناء السلع الوسيطة)، وقد استمرت هذه الفوائض في الزيادة إلى غاية 2008.

وهكذا أدى الاتحاد النقدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي لدول المنطقة، فقد تخصصت دول الشمال في الإنتاج الصناعي، بينما دول الجنوب أصبحت غير صناعية وتخصصت في إنتاج سلع غير قابلة للتصدير، ويعتبر هذا سبب العجز المستمر للميزان التجاري لدول الجنوب مقابل الفائض المستمر لدول الشمال.

ب- عدم التجانس السيئ المرتبط بالسياسات المنتهجة منذ اعتماد الأورو:

إن السياسات المنتهجة من طرف دول منطقة الأورو لم تأخذ في الاعتبار التخصص الإنتاجي الذي كان نتيجة لاختفاء مخاطر أسعار الصرف بعد اعتماد الأورو كما سبق وأن رأيناه، بل انتهجت سياسات متباينة عمقت من الاختلافات بين هياكل الإنتاج الوطنية.

فبينما انتهجت ألمانيا سياسات رافقت التخصص الإنتاجي، حيث نجد أن سوق العمل الألماني خضع لتغيرات عميقة، فقد ارتفعت الأجور بشكل ضعيف في الصناعة، وفي نفس الوقت نجد أن التكاليف الاجتماعية انخفضت، وهذا ما سمح بالحد من تطور تكاليف العمل في ألمانيا، وفي نفس الوقت اتخذت سلسلة من الإجراءات من أجل الحد من العجز العام. وهكذا تمكنت ألمانيا عن طريق التطور المحدود لتكاليف العمل ومجهودات احتواء الاقتطاعات الإجبارية (المساهمات الاجتماعية والضرائب) من تحسين القدرة التنافسية لمؤسساتها⁽³⁹⁾. أما بالنسبة لدول الجنوب فقد انتهجت سياسات عرقلت التخصص الإنتاجي، فلم يتم اتخاذ أي إصلاحات في سوق العمل في بداية العقد، والنتيجة أن تكاليف العمل تطورت بشكل أسرع في الجنوب. كما أن اليد العاملة في الجنوب هي أقل كفاءة من تلك الموجودة في الشمال، وهذا ما دفعها إلى التخصص في السلع الصناعية البسيطة.

إن هذا التباين في السياسات الاقتصادية في منطقة الأورو أدى إلى بعض أوجه عدم التجانس التي يمكن وصفها بأنها غير طبيعية. فقد ساهم الارتفاع السريع في الأجور ونقص الابتكارات في الجنوب في تخليها عن التصنيع وفقدانها حصتها في السوق، وتركيز نشاطها على الخدمات غير المتطورة (سياحة، خدمات للخواص، بناء...)، أما في الشمال فإن الفوائض التجارية نتجت عنها فوائض في الادخار ويعزى ذلك إلى تشويه تقاسم الدخل على حساب العاملين في الشمال⁽⁴⁰⁾.

ج- عدم تجانس "لا مفر منه" "inévitable" في الاتحاد النقدي:

إن الاتحاد النقدي نفسه يكون مصدراً لعدم التجانس وهو ناجم عن السياسة النقدية المشتركة، فدول منطقة الأورو تتبع سياسة نقدية موحدة على الرغم من اختلاف الأوضاع الاقتصادية لكل منها. إذن فمن الطبيعي أن الخصائص المشتركة للسياسة النقدية وأسعار الفائدة في الاتحاد النقدي تزيد من عدم التجانس، فتجعل السياسة المالية توسعية في الدول صاحبة معدلات النمو أعلى من المتوسط، وانكماشية في الدول التي تملك معدلات نمو أقل من المتوسط⁽⁴¹⁾.

إن معدلات الفائدة التي يفرضها البنك المركزي هي نفسها بالنسبة لكل دول منطقة الأورو، والملاحظ أنه حتى عام 2008 تمتعت دول منطقة الأورو تقريبا بنفس معدلات الفائدة طويلة الأجل، وهذا يعني أن الدول التي لديها معدلات نمو أعلى من معدل النمو المتوسط لمنطقة الأورو تستفيد من معدلات فائدة ضعيفة مقارنة بمعدلات

نموها، وهذا ما كان عليه الحال في إسبانيا، واليونان وإيرلندا حتى 2008. وبالعكس الدول التي لديها معدلات نمو أضعف من متوسط معدلات النمو لمنطقة الأورو تعاني من معدلات فائدة مرتفعة مقارنة بمعدلات نموها، والملاحظ أن معدلات النمو في ألمانيا حتى 2006 كانت أضعف من متوسط معدلات النمو لمنطقة الأورو، ومعدلات الفائدة التي كان يفرضها البنك المركزي الأوروبي لم تكن ملائمة لاحتياجات الاقتصاد الألماني.

فالدول التي لديها معدلات نمو أعلى من المتوسط في الاتحاد تستفيد من سياسة نقدية توسعية (تدعم أسعار الأصول وتحفز النمو)، والعكس الدول التي لديها معدلات نمو أضعف تواجه سياسات نقدية انكماشية (تكبح القروض وتسمح بانخفاض أسعار الأصول، وتدفع بالنمو نحو الانخفاض)، ولكن منذ 2008 ما حدث هو العكس فالدول صاحبة النمو الأعلى من المتوسط مثل إسبانيا، إيرلندا واليونان دخلت في انكماش، في حين استعادت ألمانيا النمو (وهذا راجع لسياسات تصحيح العرض بالإضافة إلى الزيادة البطيئة في الأجور).

إن منطقة الأورو اليوم هي منطقة جد متباينة (غير متجانسة)، فنصيب الصناعة من الناتج الداخلي الخام يتباين من دولة إلى أخرى فهي تتراوح من 6% إلى 12%، كما أن مستوى الدخل يتراوح من 14000 إلى 32000 أورو سنوياً، أما رصيد الميزان الجاري فهو يتراوح حسب البلد بين عجز بنحو 9 نقاط من PIB إلى فائض بـ 10 نقاط من PIB، وأفاق النمو تتباين بين انكماش حاد (-2%، -3% سنوياً) ونمو مقبول (أكثر من 1% في ألمانيا)⁽⁴²⁾. إن هذا التباين بين دول منطقة الأورو جعل من المستحيل إيجاد سياسة نقدية تتلاءم مع الجميع، كما عمق من التباعد داخل منطقة الأورو وهو كما يعتبره الكثير من الاقتصاديين على غرار Patrick Artus السبب الرئيسي لأزمة منطقة الأورو.

ثالثاً: الحلول الممكنة لإنقاذ منطقة الأورو:

إن الاتحاد الاقتصادي والنقدي في شكله الحالي مهدد بالانهيار والتفكك، فقد كشفت الأزمة الراهنة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات الطيبة، كما أظهرت ضعف التنسيق والتضامن بين دول الاتحاد، وأزلت الستار عن اختلالات خلفتها السنوات السابقة للأزمة. وسوف نحاول تقديم بعض الحلول التي من شأنها إنقاذ منطقة الأورو.

أ- السندات الأوروبية المشتركة "Eurobonds":

تعتبر السندات الأوروبية المشتركة وسيلةً ومقترحاً للخروج من الأزمة المالية التي تعصف بدول الاتحاد الأوروبي وبشكل خاص دول منطقة الأورو، وهي تتمثل في المشاركة في الديون العامة عن طريق إنشاء ما يعادل سندات الخزنة الأمريكية، ويمكن أن تكون هذه المشاركة كلية أو جزئية. وبمعنى آخر أن تقوم منطقة الأورو بإصدار سندات مقومة بالأورو وبضمان مشترك لكل دول المنطقة فائدتها موحدة وتعكس الوضع الاقتصادي للمنطقة. لكن هذه السندات تظل مجرد اقتراح، فالواقع يعكس الكثير من العوائق التي تقف في وجه هذا المشروع، ومنها انعدام الوحدة السياسية فبعض الدول القوية في المنطقة كألمانيا لطالما رفضت فكرة التضامن مع الدول الضعيفة عن طريق تحويلات مالية (التضامن المالي) من الدول التي تحقق فائضا نحو الدول التي تسجل عجزاً، ومحملة هذه الدول نتائج ما آلت إليه اقتصادياتها.

ويرى "جوزيف ستيغليتز" أن موقف الأطراف المعادية لفكرة السندات الأوروبية المشتركة غير سليم وذلك لسببين⁽⁴³⁾:

- المبالغة في تقدير مخاطر التخلف عن السداد في حالة الديون المشتركة، فمع وجود معدلات فائدة منخفضة سوف تتمكن أغلب الدول التي تمر بالأزمة من الوفاء بخدمة الدين. وبطبيعة الحال في حال غياب المشاركة في

الدين هناك خطر حقيقي للتخلف الجزئي (وهذا ما حدث مع اليونان). فالأجهزة الحالية يمكن أن تقود إلى خسائر أكبر للدول الدائنة من نظام مشاركة مصمم بشكل جيد.

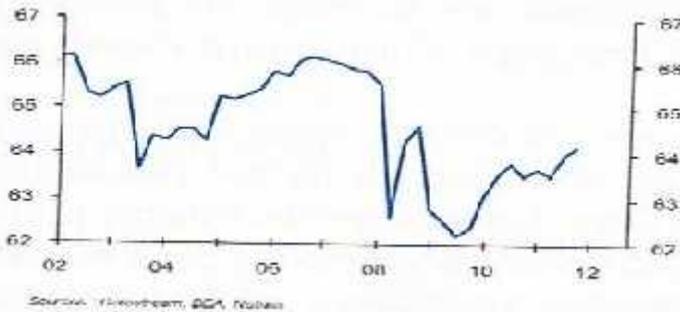
- يجب أن يتضمن كل نظام تكاملا اقتصاديا ناجحا على نوع من المساعدة من الدول القوية إلى الدول الضعيفة. وقد فهمت أوروبا هذا الأمر لأنها تقوم بتقديم أموال معتبرة إلى الأعضاء الجدد، وهو ما يطلق عليه "الصندوق الهيكلي" و"صندوق الاتحاد" ويتضمن عدة برامج، كالصندوق الأوروبي للتنمية الجهوية والذي منح بولونيا 40,2 مليار أورو خلال فترة تمتد من 2014-2020.

إن إصدار سندات أوروبية مشتركة يعتبر خطوة جديدة في اتجاه تعميق التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي، وتعبير عن التضامن المالي بين دول الأعضاء، لكن تبقى مجرد اقتراح فقد تم طرحه من قبل المفوضية الأوروبية في نوفمبر 2011، ولكن حتى 2017 بقي مجرد حبر على ورق، ولا يوجد إلى حد الساعة ما يشير إلى أن أوروبا سوف تقوم بهذه الخطوة.

ب- التضامن المالي "Fédéralisme":

يعتبر التضامن المالي شرطا ضروريا ومُلحاً يُمْكِنُ دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي من تجنب الصدمات الاقتصادية وخاصة وقع الصدمات غير المتماثلة على دول الاتحاد النقدي. ويمكن أن نعرف التضامن المالي (fédéralisme) على أنه التحويلات العامة بجميع أنواعها بين أقاليم دولة ما أو بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي⁽⁴⁴⁾. ولقد فهمت أوروبا أخيراً أنه لا غنى عن التضامن المالي لاستمرار الاتحاد وعمله بالشكل الصحيح وتجنب انهيار أو تفكك النموذج الأوروبي. وهذا ما نستشفه من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فهناك تحويلات مالية معتبرة بين الولايات، بالإضافة إلى تكاليف الرعاية الصحية وأجور العمال التي تمول من الضرائب الفدرالية، حيث بلغت نسبة الضرائب الفدرالية أكثر من 64% من إجمالي الضرائب عام 2012. انظر الشكل التالي.

الشكل رقم 7: الولايات المتحدة: الضرائب الفدرالية كنسبة مئوية من إجمالي الضرائب



Source : Patrick Artus et Isabelle Gravat, op.cit., p 143.

ويمكن للتكامل المالي للاتحاد أن يأخذ عدة صيغ، وهناك عدة اقتراحات على الصعيد الأوروبي نذكر منها الحلول التي قدمها Patrick Artus وهي⁽⁴⁵⁾:

- الإصدار المشترك لسندات الدين العام (Eurobonds) والتي سبق أن أشرنا إليها.
- تقاسم جزء من أعباء الحماية الاجتماعية.
- تقاسم جزء من أعباء الضرائب.
- كما يمكن أيضا تصور آلية للاستقرار التلقائي "stabilisateur automatique" على مستوى منطقة الأورو، حيث تسمح الفوائض المالية لدول معينة من تمويل العجز المالي لدول أخرى.

يعتبر التضامن المالي شرطاً لا غنى عنه لأي اتحاد نقدي، وهو الحل لإخراج منطقة الأورو من الأزمة المالية والاقتصادية التي تمر بها، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع يبقى صعباً. كما أنه يعني تحويلات مالية معتبرة من دول المركز إلى الدول المحيطة. وقد أوضح "Jacques Sapir" في دراسة أجراها قام فيها بتقدير التحويلات المالية المحتملة في حال التضامن المالي، حيث قدر الأعباء التي تترتب على دول الشمال والتي سوف تكون على عاتق ألمانيا وفنلندا والنمسا وهولندا، ووجد أنه على ألمانيا أن تتحمل العبء الأكبر 90% من التحويلات والتي تصل حسه إلى 8% من PIB لألمانيا⁽⁴⁶⁾. أي ما بين 220 و 230 مليار أورو سنوياً، وهذا يعني ما بين 8 و 9% من PIB لألمانيا⁽⁴⁷⁾

ومن الواضح أن ألمانيا ترفض فكرة التحويلات المالية كما أنها تمثل مبالغ كبيرة، وهذا ما يوصلنا إلى نتيجة حتمية وهي أنه على الأقل في الوقت الراهن لا جدوى من مناقشة فكرة التكامل المالي وعلى أوروبا إيجاد حلول أخرى لإنقاذ المنطقة من الأزمة.

ج- استكمال الاتحاد المصرفي الأوروبي:

كشفت الأزمة المالية الراهنة لمنطقة الأورو عن عيوب البناء النقدي الأوروبي، وعدم توفره على آليات التضامن اللازمة التي تمكنه من مواجهة الأزمات، ولهذا كان لا بد على الاتحاد الأوروبي المضي نحو مزيد من التكامل والخروج بمؤسسات جديدة لتقوية الاتحاد النقدي، وزيادة قدرته على تجنب الأزمات المستقبلية وخاصة المصرفية منها. وقد أسفرت القمة الأوروبية في جوان 2012 عن ميلاد مشروع جديد: الاتحاد المصرفي الأوروبي. والذي يقوم على ثلاث ركائز: الإشراف الموحد على البنوك، والتسيير الموحد للأزمات، وآلية ضمان الودائع الأوروبية.

وقد دخلت الآلية الأولى (الإشراف الموحد على البنوك) حيز التنفيذ في نوفمبر 2014 حيث منحت الرقابة الحذرة للنظام المصرفي للبنك المركزي الأوروبي. ويتمثل التحدي الآن في التحرك بسرعة لإتمام الآلية الثانية وهي آلية القرار الواحد وهي عبارة عن آلية لتسيير الأزمات المصرفية وإنقاذ المؤسسات التي تواجه مشاكل كبيرة، وهي مرحلة مهمة وتهدف إلى إنشاء سلطة موحدة لتسيير الأزمات المصرفية المحتملة. لكن هناك انقسامات داخل دول منطقة الأورو لاسيما فيما يخص تمويل صندوق القرار الواحد، وإذا كانت الفكرة الأساسية هي أن هذا الصندوق يمول من مساهمات القطاع المصرفي فإن المشكلة هي أن إنشاء هذا الصندوق سيستغرق نحو عشر سنوات ويتم تشكيله تدريجياً بداية من 2016.

وبعد إتمام الركيزة الثانية للاتحاد المصرفي تبقى الركيزة الأخيرة وهي الآلية الأوروبية لضمان الودائع، وتهدف إلى ضمان حسابات الودائع واستفادتها من مستوى حماية معزز ومتطابق في كل منطقة الأورو. ولكنها لا تزال محل نقاش دائم بين السلطات الأوروبية وتلقى رفضاً من قبل بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا، وهذا معناه أنه في الآجال القريبة لا يمكن أن نأمل أن تتحقق هذه الأخيرة.

د- الانتقال من الأورو "العملة الموحدة" إلى الأورو "العملة المشتركة":

إن الأورو في شكله الحالي يسبب الكثير من المشاكل والاختلالات، ولهذا على أوروبا التوجه نحو البديل عن العملة الموحدة وهو "العملة المشتركة" وهي تجمع بين وحدة للتبادل مع خارج الاتحاد وعمليات وطنية تسمح بتبني سياسات نقدية مستقلة حسب وضعية كل دولة.

وتتمثل العملة المشتركة في عملة تشترك فيها عدة دول بالإضافة إلى عملتها الوطنية ويديرها البنك المركزي للمنطقة النقدية، كما تحتفظ الدول بعملتها الوطنية التي تديرها البنوك المركزية الوطنية، فتكون حرة في اختيار سياستها النقدية الخاصة وعلى وجه الخصوص تمويل الاحتياجات الاستثمارية اللازمة على وجه السرعة. فكل دولة تشارك في العملة المشتركة تستخدم عملتها الوطنية داخل إقليمها، ويكون البنك المركزي لكل دولة قادراً على توفير العملة الأجنبية لمواطنيه، والعملات الوطنية لا يمكن تحويلها إلا للعملة المشتركة⁽⁴⁸⁾.

هذا الحل من شأنه الحفاظ على الأورو مع السماح بإدخال المرونة في النظام النقدي الحالي. إن المؤيدين لفكرة العملة المشتركة بدل العملة الموحدة يقدمون كحجة لهذا الطرح حقيقة أن الأوروبيين قد عاشوا مع هذا النظام خلال الفترة 1999 إلى غاية 2002 (من اعتماد الأورو كعملة موحدة رسمية إلى تعميم تداوله)، وعلى مدار ثلاث سنوات استمر استخدام العملات المحلية داخل كل دولة، واستخدم الأورو في المعاملات الخارجية من قبل الشركات الصناعية والبنوك، وهذا ما لم يطرح أي مشكل⁽⁴⁹⁾. إن العودة إلى 19 عملة وطنية مع اعتماد الأورو عملة مشتركة قد يكون حلاً للأزمة الحالية، لكن تطبيقه على أرض الواقع ليس بالأمر الهين، كما أنه لا يلقى قبولا عند القادة السياسيين والمدافعين عن المشروع الأوروبي الذي يعتبر العملة الموحدة "الأورو" هوية له، فهو يرتبط بالمشروع الأوروبي والتخلي عنه يعني التخلي عن الهوية الأوروبية.

هـ- التحول نحو الأورو المرن "Euro flexible"⁽⁵⁰⁾

لقد اقترح العالم الاقتصادي وصاحب جائزة نوبل للاقتصاد الأمريكي Joseph Stiglitz حلاً من أجل تدعيم منطقة الأورو وإخراجها من الأزمة المالية التي تتخبط فيها منذ 2009، معتبراً أن العملة الموحدة هي سبب كل المشاكل التي تعرفها المنطقة. ويعتمد هذا الحل على إنشاء نظام يسمح لمجموعات مختلفة من البلدان داخل منطقة الأورو أن يكون لكل منها "الأورو" الخاص بها، وقيمة كل من هذه الأورو تكون مرنة ولكن داخل حدود تؤثر على سياسات منطقة الأورو نفسها، ومع مرور الوقت ومع وجود تضامن كافٍ بين دول المنطقة فإن هذه الحدود يمكن أن تتقلص وأخيراً يمكن العودة إلى العملة الموحدة، ولكن هذه المرة وبما أن المؤسسات اللازمة سوف تكون موجودة فإن العملة الموحدة يمكن فعلاً أن تحقق أهدافها: تعزيز الازدهار، والتضامن الأوروبي والاتحاد السياسي⁽⁵¹⁾.

إن فكرة الأورو المرن تعتمد على تقسيم دول منطقة الأورو إلى مجموعات من الدول حسب الوضعية الاقتصادية لكل منها، وتعتمد كل مجموعة أورو خاصاً بها ويكون مرناً ويتقلب في حدود معينة، بمعنى أن مجموعة الدول الضعيفة يمكنها أن تخفض عملتها من أجل زيادة قدرتها التنافسية وتشجيع صادراتها. على أن يكون ذلك خلال فترة انتقالية، وبعد هذه الفترة الانتقالية يمكن العودة إلى العملة الموحدة الأورو. ومن ميزات هذه المنطقة حسب تحليل "ستيغلينز" أنها ستمنح الوقت اللازم للاقتصاديات الهشة لكي تصبح قادرة على المنافسة مرة أخرى مع الدول القوية، وتحافظ على التضامن بين مجموعات البلدان في منطقة الأورو، ويُعطى الوقت لإنشاء المؤسسات المشتركة من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية والهدف يكون في النهاية العودة إلى أورو واحد لكل منطقة الأورو.

إن هذا الاقتراح الذي جاء به "ستيغليتز" وعلى الرغم من أنه يهدف إلى إنشاء نظام نقدي يؤدي إلى إعادة إنشاء عملة موحدة في نهاية المطاف إلا أنه اقتراح صعب. إن إدخال الأورو المرن سوف يكون إشارة لتفكك منطقة الأورو، ويمكن أن يفسر على أنه فشل صريح في الجهود المبذولة لإنشاء منطقة الأورو، وهو ما يترجم بخطوة إلى الوراء في تاريخ الاتحاد النقدي الأوروبي، كما أن مثل هذه الخطوة ستكون لها عواقب وخيمة على أسواق النقد الأجنبي والبورصات الأوروبية، دون أن ننسى النتائج السياسية لهذه الخطوة ووقوعها على الشعوب التي لطالما آمنت بالحلم الأوروبي وقدرة الأورو على تحقيق الازدهار والرفاه المنشود.

خاتمة

إن الأزمة المالية التي تعرفها منطقة الأورو، والتي تهدد بانفجار الأوضاع في المنطقة تعود إلى اجتماع عدة عوامل تضافرت لتشكّل أزمة منطقة الأورو، هذه الأخيرة إتخذت عدة أشكال، فمن أزمة مصرفية ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية 2008، والتي ألزمت الحكومات الأوروبية بالتدخل السريع لإنقاذ النظام المصرفي الأوروبي من الانهيار، إلى أزمة مديونية خطيرة مست دول جنوب أوروبا. وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى تحديد الأسباب الجوهرية للأزمة وهي:

- أخطاء في تصميم منطقة الأورو، فهذه الأخيرة تعاني من عدة عيوب، أولها تعود إلى معاهدة الاتحاد الأوروبي نفسه، فهذه المعاهدة تلزم دول منطقة الأورو والتي تتميز بعدم التجانس باتباع سياسة نقدية واحدة، يقودها البنك المركزي الأوروبي والذي يتميز بالاستقلالية التامة عن حكومات المنطقة، والذي يعمل "بمبدأ عدم الإنقاذ"، كما تمنع الدول بموجب هذه المعاهدة بإنقاذ بعضها البعض، وهكذا في حال تعرض إحدى الدول لأزمة تجد نفسها وحيدة في مواجهة الأزمة دون تلقي أي مساعدات من البنك المركزي الأوروبي، أو من شركائها الأوروبيين.

- إن التشخيص الخاطئ لأزمة منطقة الأورو أدى إلى إعطاء حلول غير مناسبة، وهذا ما زاد الوضع سوءاً في الدول التي تعاني الأزمة. فقد فرض الاتحاد الأوروبي بمعية صندوق النقد الدولي تعديلات هيكلية قاسية على دول الجنوب، والتي تزامن تطبيقها في الوقت الذي يشهد الاقتصاد العالمي أخطر أزمة عرفها منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وهذا ما يفسر زيادة حدة الأزمة.

- لقد كان للأزمة المالية العالمية لعام 2008 دورٌ مهمٌ في تدهور الأوضاع في أوروبا، فبعد انهيار بنك ليمان برازر في الولايات المتحدة وبسبب الهلع المنتشر في الأسواق وكذلك ترابط هذه الأخيرة، وجدت الحكومات الأوروبية نفسها ملزمة بإنقاذ نظامها المصرفي من الانهيار وضخ كميات كبيرة من السيولة، كما أدى الركود الاقتصادي إلى زيادة العجز العام لهذه الدول، وهذا ما قاد إلى مديونية مفرطة.

- تتميز دول منطقة الأورو بعدم التجانس، والذي يعتبره الكثير من الاقتصاديين على غرار "Patrick Artus" السبب الرئيسي للأزمة، فهذه الأخيرة مثل كل الاتحادات النقدية عبارة عن آلة لصنع عدم التجانس، ومنطقة الأورو منذ نشأتها وهي عرضة لعدم التجانس "l'hétérogénéité".

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، سنحاول تقديم التوصيات التالية:

- على دول منطقة الأورو إعادة النظر في سياساتها القائمة اتجاه دول الجنوب، والخروج بمؤسسات جديدة تضمن تماسك منطقة الأورو في حال تعرضها للصدمات، فتعرض أي حلقة ضعيفة في منطقة الأورو للأزمة من شأنه أن يجر المنطقة بكاملها ويهدد وحدة شعوب أوروبا.

- من الضروري إيجاد تضامن مالي بين دول الاتحاد النقدي حتى تتمكن الدول الضعيفة من الحصول على دعم الدول القوية في حال تعرضها لضائقة مالية، وهذا ما أثبتته الأزمة الراهنة فلا يمكن لأي اتحاد نقدي أن يستمر دون وجود نوع من التضامن المالي بين دول غير متجانسة كمنطقة الأورو، ومن أجل ذلك لا بد من تقوية التضامن السياسي بين دول منطقة الأورو.

المراجع:

* دول منطقة الأورو: وتمثل 19 دولة من دول الاتحاد الأوروبي والتي تعتمد العملة الموحدة الأورو عملة لها وهي تضم كل من: ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، النمسا، لكسمبورغ، فنلندا، هولندا، إيطاليا، اليونان، البرتغال، إسبانيا، قبرص، أيرلندا، سلوفينيا، مالطا، سلوفاكيا، إستونيا، لاتفيا، لتوانيا.

- 1- Joseph E Stiglitz, L'EURO Comment la monnaie unique menace l'avenir de L'Europe, édition les liens qui libèrent, 2016, p 283.
- 2- Patrick Artus et Isabelle Gravet, La Crise de l'Euro comprendre les causes en sortir par de nouvelles institutions, Armand Colin, Paris, 2012, p 83.
- 3- Patrick Artus et Isabelle Gravet, La Crise de l'Euro, op.cit., p 83.
- 4- Trevor Evans, La crise dans la zone euro, journal international de recherche syndicale, vol 3 N° 01 2011, p111.
- 5- Idem, p112.
- 6- Jean-francois JAMET, l'Europe face à la crise financière, fondation Robert Schuman, questions d'Europe n° 89, 18 février 2008, p 06.
- 7- Ibid.
- 8- Céline Antonin et Vincent Touzé, Europe Bancaire : l'Union fait-elle la force?, Les notes OFCE n° 46/18 novembre 2014, p05.
- 9- محمد إبراهيم السقا، إعادة رسملة المصارف، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، 24 جويلية 2012. متاح على الرابط http://www.aleqt.com/2012/07/24/article_677022.html (تاريخ الإطلاع 2018/02/13)
- 10- Céline Antonin et Vincent Touzé, op.cit., p 05.
- 11- Ibid.
- 12- علي أحمد السيد، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)، العدد 41، مارس 2010، ص21.
- 13- Sebastian Paulo, L'Europe Et la crise économique mondiale Expliquée En 10 fiches, fondation Robert Schuman, AVRIL 2011, pp 18-19.
- 14- Benjamin Coriat, Christopher Lantenois, L'imbroglie grec La dette souveraine grecque prise au piège de la zone euro, 15 juillet 2011, pp 11-12. <http://atterres.org/sites/default/files/L'imbroglie%20grec.pdf> Consulté le 17/01/2017.
- 15- La stratégie de sortie de crise en Irlande : Quels résultats? quels défis?, question d'Europe n° 329, 20/10/2014, fondation Robert Schuman. Disponible sur <https://www.robert-schuman.eu> (consulté le 26/12/2017).
- 16- Ibid.
- 17- Elia Chouaib, Alexandre jeanneret, La crise de la dette en Europe, 22 juillet 2014, p 4. Disponible sur http://www.alexandrejeanneret.com/cariboost_files/Crise_de_la_dette.pdf (consulté le 13/11/2017).
- 18- Marie-Claire Considère-Charon, Regards sur la crise irlandaise, Politique étrangère 2011/2 (Eté), p. 430.
- 19- Elia Chouaib, Alexandre jeanneret, Op.Cit., p 08.
- 20- Eurostat.
- 21- Elia Chouaib, Alexandre jeanneret, Op.Cit., p 09.
- 22- Eurostat.
- 23- Jean François HUMBERT, la crise économique et financière en Espagne, rapport d'information n° 385 SENAT, commission des affaires européennes, 29 MARS 2011, p 10.
- 24- Ibid.
- 25- Ibid.
- 26- Elia Chouaib, Alexandre jeanneret, Op.Cit., p 19.
- 27- Idem, p21.

28- IBANDA KABAKA Paulin, La crise financière de Chypre : regard rétrospectif et craintes pour la zone Euro (2012-2013). Disponible sur <https://core.ac.uk/download/pdf/47338728.pdf> (consulté le 17/02/2018).

* كانت معدلات الضرائب على أرباح الشركات في قبرص جد ضعيفة حيث كانت تقدر بنحو 4,5%، وبعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في 2004 أصبحت هذه النسبة 10%، وهي أضعف معدلات الضرائب التي تطبق على أرباح الشركات في كل منطقة الأورو والاتحاد، وهذا ما جعلها تعتبر ملاذاً آمناً لاستقرار رؤوس الأموال.

29- Jean MESSIHA et autres, op.cit., p 300.

30- Agnès Bénassy-Quéré, Zone euro: la crise après la crise, revue Economie Mondiale, 2012, p 16.

31- Jean ARTHUIS, L'avenir de la zone euro: l'intégration politique ou le chaos, rapport sénateur, mars 2012, p 21. Disponible sur <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/124000129.pdf> (consulté le 04/02/2018).

32- Agnès Bénassy-Quéré, op.cit, p 17.

33- Jacques Sapir, LA CRISE, SES CAUSES, SES DILEMMES, ET SES SOLUTION. Disponible sur <https://www.pauljorion.com/blog/2012/09/04/la-crise-ses-causes-ses-dilemmes-et-ses-solutions-par-jacques-sapir/#main> (consulté le 10/11/2017).

34- Ibid.

35- Ibid

36- Agnès Bénassy-Quéré, op.cit, p20.

37- Patrick Artus et Isabelle Gravet, la crise de l'euro, op.cit., p 17.

38- Idem, pp 27-34.

39- idem, p 47.

40- La divergence des économies européennes comment faire une opportunité?, mai 2014, Ronald Berger Strategy consultants, p 11.

41- Patrick Artus et Isabelle Gravet, op.cit., p 73.

42- Idem, p 82.

43- Joseph E Stiglitz, op.cit, p 283.

44- Patrick Artus, Isabelle Gravet, op.cit., p 179.

45- Idem, pp 144- 146.

46- Jacques Sapir, Le coût du fédéralisme dans la zone Euro, billet publié sur le carnet Russeurope le 10/11/2012. Disponible sur <http://russeurope.hypotheses.org/453> (consulté le 28/11/2017).

47- Jacques Sapir, Le coût du fédéralisme dans la zone Euro, op.cit.

48- André- Jacques Holbecq, La monnaie commune, contre l'éclatement de la zone euro, Revue Projet 2012/3 n° 328, p40.

49- Jean Michel Naulot, Euro: pour un passage de la monnaie unique à la monnaie commune, le Figaro, 07/04/2017.

50- Joseph E. Stiglitz, op.cit, p 337.

51- Idem, p 339.